منهجية تعريب المواد العلمية في التعليم الثانوي (الشعب العلمية)

الأستاذ/ محمد الطالب(*)

مقدمة

إنه لمن الصعب التطرق إلى موضوع شاسع ومعقد، كموضوع"تعريب تدريس المواد العلمية"، وترجع هذه الصعوبة إلى سببين على الأقل:

أولا: طبيعة إشكالية التعريب ، في حد ذاتها، والتي يصعب تناولها نظراً لما تشتمل عليه من أبعاد اجتماعية وثقافية وحضارية، ولما يحيط بها من اعتبارات إيديولوجيا وسياسيا.

ثانيا: مفهوم "المنهجية" فكلنا يعلم أن لفظ " منهجية" ينطوي على مفاهيم وتصورات متعددة ومختلفة. فهل نعني به هنا:

- المقاربة التحليلية لمختلف الطرائق المتبعة في التدريس؟
- أم مجموعة من المبادئ والفرضيات التي يرتكز عليها بناء طريقة ما؟
- أم تحليل المقاربات المنهجية المعتمدة أثناء بناء مخطط دراسي؟
- أم المقاربة (أو المقاربات) المعتمدة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدبير وضعية ما وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا الشائكة الناتجة عن تلك الوضعية؟

في سياق هذه الندوة ، أحدد منهجية التعريب كمقاربة عامة لمعالجة قضايا تعريب المواد العلمية من جهة، وكجملة من المبادئ والاستراتيجيات المعتمدة فيما يخص الدعم الديداكتيكي، من أجل تحقيق امتداد ملائم بين سلك التعليم الثانوي والسلك الجامعي، على مستوى الشعب العلمية من جهة أخرى؛ وذلك انطلاقا من المسلمات التالية:

أولا: كون تعريب التدريس لا يعني فقط، وبطريقة آلية (ميكانيكية)، إبدال لغة بأخرى.

ثانيا: كون التعريب لا يقتصر على المجال المدرسي، بل وفي أفق انفتاح المدرسة على محيطها، يتعداه إلى مستوى جعل اللغة العربية ركيزة للتفكير والثقافة والبحث العلمي والمعاملات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: كون الانتقال من لغة إلى أخرى عملية

(*) أكاديمية وزارة التربية الوطنية (مراكش)

عقلية تتجاوز مستوى الظاهر اللغوي وتسعى إلى وضع اللغة العربية في سياق تواصلي مع اللغات الأخرى من جهة، وإلى استثمار إمكانيتها بشكل يعزز قدرتها على التفاعل فكريا وثقافيا وعلميا مع المحيط الخارجي بدون مركب نقص من جهة أخرى.

في البداية، قلت إن الموضوع شاسع ومعقد، ومما لا شك فيه أن الأمر يستلزم الرجوع إلى تاريخ التعريب بالمغرب وهو - بطبيعة الحال- مرتبط بتطور التعريب في العالم العربي وبالسياق الجيو- سياسي لبلادنا. إلا أنني، واقتداء بمبدأ الاقتصاد التواصلي، سأكتفي بالتطرق إلى النقط التالية:

- عرض موجز للإجراءات المتخذة لتدعيم عملية التدريب بالتعليم الثانوي ولتحقيق امتداد تربوي ملائم بين السلكين الثانوي والجامعي.

- استخلاص المرتكزات النظرية لمادة الترجمة والأنشطة العلمية باللغة الفرنسة، من خلال أهدافها والنصوص التنظيمية والتربوية الصادرة في شأنها.

الباب الأول:التدابير والإجراءات المتخذة لتدعيم التعريب

شرع في تعريب المواد العلمية بالثانوي في شتنبر 1987، امتدادا للمرحلة الإعدادية. وهكذا عرفت السنة الدراسية 87-88 /1987 أول فوج يستعد لتهييء شهادة البكالوريا العلمية باللغة العربية. وكما هو معلوم، فقد تم الاحتفاظ باللغة الفرنسية كلغة تعليم على المستوى الجامعي.

وبناء على مبدأ الازدواجية اللغوية، وحرصا على ضمان تمكن معقول للغتين ومستوى ملائم للتكوين العلمي والفكري لدى التلاميذ، في أفق دراساتهم الجامعية والتقنية بصفة خاصة(وفي أفق حياتهم المهنية بصفة عامة)، اتخذت وزارة التربية الوطنية جملة من التدابير والاجراءات العملية، يمكن تبويبها حسب المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى (1987-1988)

في البداية، لا بد من الإشارة إلى ما سبق هذه المرحلة من استعدادات منهجية ومادية، حيث قامت الوزارة، بما يلي:

- إعادة صياغة التوجيهات التربوية للمواد العلمية.

- تعريب البرامج الدراسية العلمية، مع إدماج المصطلحات الفرنسية في الكتب المدرسية.

- وضع برنامج تكويني لفائدة مدرسي المواد العلمية من أجل إعدادهم، بصفة تجريبية ومواكبة، للتدريس باللغة العربية.

- إعداد معاجم علمية "فرنسية-عربية-وعربية فرنسية " في المواد العلمية الثلاث.

- إعادة صياغة التوجيهات التربوية لمادة اللغة الفرنسية، تمشيا مع متطلبات ومستلزمات تعريب الشعب العلمية، وسعيا إلى تدعيم التمكن من اللغة الوظيفية والخطاب العلمي.

لقد مكنت هذه الاستعدادت، التي استفادت من تجربة تعريب السلك الإعدادي(آنذاك) من انطلاقة

هذه المرحلة التي تميزت بإجراءات أخرى نذكر منها بصفة خاصة.

- الرفع من عدد الحصص الأسبوعية لمادة اللغة الفرنسية حيث انتقل هذا العدد من 03 إلى 06 في الشعب العلمية(ونشير هنا إلى أن هذا الإجراء شمل أيضا جميع الشعب الأخرى، التقنية والأدبية الأصيلة والعصرية).

- توجيه العملية التقييمية نحو الرصد المستمر لمشاكل التعلم قصد معالجتها، على مختلف المستويات، النظرية منها والعملية، ونحو إمكانية تحقيق أكبر درجة ممكنة من الصلاحية والمصداقية لتقييم الشهادات.

2- المرحلة الثانية:(شتنبر 1988-شتنبر 1991)

2-1 الأنشطة التربوية العلمية

ابتداء من الدخول المدرسي 1988-1989، وبناء على تقييم المرحلة الأولى، قررت الوزارة إضافة حصة أسبوعية للحصص الرسمية لكل من الرياضيات والعلوم الفيزيائية والعلوم الطبيعية (المذكرة الوزارية رقم 126، بتاريخ 03 أكتوبر 1988)، من أجل "تعزيز عملية تعريب تدريس العلوم في السلك الثانوي، بهدف تحقيق الازدواجية المنشودة" ، وإعداد التلاميذ للمرحلة الجامعية، وذلك من خلال" تلقين المصطلحات العلمية الأجنبية"وعد القيام بمجموعة من الأنشطة التربوية العلمية باللغة الأجنبية >> تستهدف تدريب التلاميذ تدريجيا على استعمال هذه اللغة والتعامل معها في المجالات العلمية. وتحتوي المذكرة المشار إليها سابقا على توجيهات ديداكتيكية وأنشطة مختلفة، نذكر منها ما يلي:

- إعطاء المقابل الأجنبي لكل المصطلحات والتعابير المستعملة في الدروس العلمية (على السبورة) ومطالبة التلاميذ بتدوينها في دفاترهم واستظهارها أثناء مختلف عمليات المراقبة (شفهيا وكتابيا).

- استعمال اللغة الفرنسية في إنجاز بعض التمارين، والأشغال التطبيقية.

- تحليل نصوص ووثائق مكتوبة باللغة الأجنبية.

- تعجيم بعض النصوص العلمية القصيرة.

وخلال نفس السنة الدراسية (10 فبراير 1989) صدرت المذكرة الوزارية رقم 7 التي تعزز توجيهات المذكرة رقم 126 وتقدم توضيحات إضافية حول الغايات المتوخاة من الحصص المخصّصة للأنشطة التربوية العلمية باللغة الفرنسية(في المواد العلمية الثلاث وكيفية استعمال تلك الحصص، وذلك في سياق توصيات الأيام الدراسية الوطنية المنظمة في شهر يناير 1989، والتي سنتطرق إليها بتفصيل فيما بعد.

ونظرا لأهمية المذكرة رقم7 بالنسبة لموضوعنا، لابد من التذكير بالخطوط العريضة لمقتضياتها:

أ) الأهداف المتوخاة من الأنشطة العلمية باللغة الفرنسية :

تهدف هذه الأنشطة، بصفة عامة، إلى " رفع

مستوى التلاميذ في اللغة الفرنسية الوظيفية، وذلك بتعويدهم التعامل مع الخطاب العلمي بهذه اللغة كتابيا وشفهيا،قصد إعدادهم لمتابعة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية والتقنية في ظروف مناسبة.

ولبلوغ هذا الهدف العام، حددت المذكرة الأهداف النوعية التالية:

- إغناء الرصيد العلمي واللغوي للتلاميذ.
- تمكينهم من فهم الخطاب العلمي المكتوب والمسموع (باللغة الفرنسية).
- تنمية قدرتهم على تدوين النقط انطلاقا من عروض أو محاضرات شفهية وكتابة ملخصات بلغة واضحة وصحيحة.
- تدريبهم على صياغة المبرهنات والقواعد والقوانين التي يستلزمها حل التمارين والمسائل باللغة الفرنسية.
- تعويدهم التعبير عن أفكارهم- شفهيا وكتابيا - بلغة سليمة وواضحة.

(تؤكد المذكرة على إدماج المصطلحات في سياق الدرس، كما هو مبين في المذكرة السابقة، حتى لا تتحول حصص الأنشطة إلى حصص لتلقين المصطلحات الأجنبية).

ب) أنواع الأنشطة:

تقترح المذكرة مجموعة من الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف، نذكر منها:

- معالجة تمارين تتطرق بشكل خاص إلى المفاهيم العلمية التي سبقت دراستها دون تكرار التمارين والمسائل التي عولجت باللغة العربية.
- تكليف التلاميذ بالقيام ببحوث وبإعداد وتقديم عروض.
- تكليفهم بتلخيص فقرات من مقالات علمية.
- تخصيص جزء من حصص الأنشطة العلمية للتعريب والتعجيم(ساعة واحدة في الشهر).
- تحليل نصوص ووثائق.
- تدوين النقط.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة وضعت رهن إشارة المدرسين نماذج من هذه الأنشطة، في المواد الثلاث، قصد الاستئناس والتجريب ضمن مذكرات توضيحية خاصة بكل مادة.

2.2 الأيام الدراسية الوطنية:

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، نظمت وزارة التربية الوطنية ، من 4 إلى 6 يناير 1989 بالرباط، أياما دراسية وطنية شاركت فيها مجموعة هامة من الفعاليات الممثلة لمختلف الأطراف المهتمة من قريب أو بعيد بمسألة التربية والتعليم.

كانت هذه الأيام فرصة للتأمل في مسألة الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية انطلاقا من رصد الواقع. وإيمانا بأهمية التمكن المزدوج من اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية، باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق ظروف تعليمية ملائمة لحاملي البكالوريا المعربة، المقبلين على متابعة دراساتهم الجامعية(العلمية والتقنية) باللغة الفرنسية، ابتداء من شتنبر 1990، أصدر المشاركون نوعين من

التوصيات:

* توصيات على المدى القريب:

وهي توصيات تمهيدية، تهم بشكل خاص ظروف إعداد واستقبال الأفواج الأولى من حملة البكالوريا العلمية المعربة.

* توصيات على المدى المتوسط والمدى البعيد:

وهي توصيات عامة تستهدف التحسين النوعي لمستوى تعليم اللغات وتنمية المهارات والكفايات، وذلك من خلال:

- إعادة النظر في البرامج والكتب المدرسية على مستوى السلكين الثانوي والجامعي، والتنسيق بين المواد الدراسية.
- تكوين وإعادة تكوين الأطر التعليمية الثانوية والجامعية.
- إدخال الوسائل التعليمية الحديثة.
- التنسيق بين مختلف الأسلاك التعليمية من جهة وبين المدرسة بصفة عامة والحياة المهنية من جهة أخرى.
- استثمار الأنشطة الموازية.
- تطوير أساليب التقويم.

هكذا، وفي سياق هذه التوصيات، وضعت الوزارة برامج عمل مرحلية وأصدرت عددا هاما من المذكرات التنظيمية،على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي، معتمدة في ذلك على إشراك مختلف الفعاليات في وضع التصورات وتعميق التفكير والبحث.

ومن بين الإجراءات المتخذة، خلال هذه المرحلة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) إجراءات عامة

- إنشاء مرصد وطني للغة العربية واللغات الأجنبية.
- التنسيق بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، من أجل تحقيق الامتداد التربوي الملائم للوضعية الجديدة بعد تعريب الثانوي،ووضع آليات للتشاور والبحث والتقويم.
- إحداث شعبة التبريز في مادة اللغة الفرنسية، بالمدارس العليا، على غرار بعض المواد العلمية.
- تتبع وتقويم الامتداد التربوي بين التعليم الثانوي والتعليم العالي.

(ب)- على مستوى التعليم الثانوي

- الدعم البيداغوجي/ الديداكتيكي للأنشطة التربوية العلمية باللغة الفرنسية.
- إحداث شعبة لتكوين أساتذة مادة الترجمة والأنشطة العلمية (م.ع.أ).
- إحداث مجلس تعليمي للتشاور والتنسيق بين مختلف المواد الدراسية.
- دعم تعليم اللغة الفرنسية في الأقسام العلمية، في إطار مشروع تعاوني بين المغرب وفرنسا (من1989إلى1992)،يهدف إلى البحث والتوثيق في مجال اللغة الوظيفية والخطاب العلمي .
- وضع برنامج بعيد المدى (بتعاون مع دول أجنبية) في مجال استعمال الوسائل الحديثة(المعلوميات

والوسائل السمعية-البصرية) وقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج تدريجيا.

- تشجيع المبادرات في مجالي البحث والإنتاج التربوي وتطوير العمل الإشرافي.
- إعادة صياغة البرامج والكتب المدرسية.
- تقويم الأنشطة التربوية العلمية ووضع أسس إدماجها في إطار مادة قائمة بذاتها (مادة الترجمة).

(جـ)- على مستوى التعليم الجامعي

*** تدابير خاصة باستقبال الطلب الجدد:**

- الإرشاد التربوي.
- استنساخ الدروس باللغة الفرنسية للأسلاك الأولى.
- إحداث هياكل بيداغوجية وتشجيع البحث الديداكتيكي والتقويم.
- تشجيع مجهودات التواصل والتعاون مع التعليم الثانوي.
- الاهتمام بالتكوين البيداغوجي للأساتذة الجامعيين.
- وضع برامج تعاونية مع دول أجنبية في مجالات التكوين والبحث الديداكتيكي والتقويم، وتنظيم ندوات وأيام دراسية.
- تبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الكليات والمؤسسات التربوية الأخرى.
- إعادة النظر في البرامج الدراسية.

3- المرحلة الثالثة (ابتداء من شتنبر 1991).

1.3. تمهيد:

من خلال دراسة المذكرات الوزارية الصادرة منذ سنة 1988 حول تدريس المواد العلمية في علاقتها بلغتي التدريس المعتمدتين بالتعليم الثانوي والعالي، ومن خلال قراءة الوثائق والتصريحات الرسمية حول الموضوع، يمكن القول بأن منهجية التعريب ببلادنا تعتمد المبادئ العامة التالية:

-مبدأ الازدواجية اللغوية، أي التمكن من اللغة الوطنية ومن لغة أجنبية واعتمادهما في التكوين العلمي والثقافي بصفة عامة من أجل ترسيخ الهوية من جهة وتحقيق شروط التفتح على العالم من جهة أخرى.

- مبدأ الدعم التربوي (البيداغوجي).
- مبدأ التشاور والتنسيق بين مختلف المواد، واستثمار تمازج وتداخل المجالات المعرفية .
- مبدأ التدرج.
- مبدأ السمو بالتعريب إلى تجاوز المستوى المصطلحي، بشكل يعطي اللغة العربية مكانة رئيسية في التكوين وفي بلورة وإنتاج الفكر العلمي، وكذا القدرة المستمرة على الأخذ والعطاء وعلى المشاركة الفعالة في مختلف الميادين وفي تقدم البشرية.

وفي إطار تنفيذ توصيات الأيام الدراسية، وبناء على التراكم الذي تحقق خلال المراحل السابقة وعلى تقييم الخطوات المنجزة، ستتميز المرحلة الثالثة(ابتداء من 1991) بمشروع تعميم الفرق التربوية على مستوى مختلف المواد، وخاصة بإدخال " الترجمة" كمادة قائمة بذاتها، في الأقسام العلمية الثانوية، لكي تحل تدريجيا محل" حصص الأنشطة التربوية"، مع

الاحتفاظ بهذه الأخيرة بالثانويات التي لا تتوفر بعد على أساتذة مادة الترجمة.

وتكون التوجيهات التربوية الخاصة بهذه المادة امتداداً للتوجيهات المتعلقة بحصص " الأنشطة التربوية العلمية" ، بل وتمثل هذه المرحلة الجديدة نقلة نوعية في تدعيم عملية التعريب، من حيث الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق المبادئ العامة ولبلوغ الأهداف المسطرة. فإضافة إلى محاولة تطوير التنظيم الديداكتيكي لحصص هذه المادة، حرصت الوزارة على توفير آليات للتتبع والبحث والتنسيق والتقويم، على المستويين الجهوي والمركزي، وعلى عقد ندوات إخبارية ودراسية منتظمة بتنسيق مع مديرية تكوين الأطر وبإشراك مختلف الفعاليات المعنية بالتكوين والتدريس.

2.3 مادة الترجمة (المذكرة رقم 7.153 غشت 1991 والمذكرة رقم 20.165 أكتوبر 1994)

1.2.3 الأهداف العامة:

تسعى مادة الترجمة إلى المساهمة في ترسيخ وتنمية معرفة التلاميذ للبنيات الأساسية للغتين العربية والفرنسية بصفة عامة، وإلى تدعيم قدرتهم على التعامل مع الخطاب العلمي باللغة الفرنسية كتابيا وشفهيا، بصفة خاصة، وذلك حتى يتمكنوا من متابعة دراساتهم في ظروف مناسبة.

2.2.3 الأهداف النوعية:

يهدف تدريس مادة الترجمة في الأقسام العلمية إلى تمكين التلاميذ من :

- فهم الخطاب العلمي المكتوب والمسموع باللغة الفرنسية.
- تدعيم كل من مهارات أخذ النقط والتركيب وتلخيص النصوص باللغة الفرنسية.
- القدرة على إعادة صياغة المبرهنات والقواعد والقوانين العلمية باللغة الفرنسية وعلى إنتاج الخطاب العلمي بهذه اللغة.
- اكتساب المبادئ الأولى للترجمة والاستئناس بمنهجيتها تعجيما وتعريبا.

3.2.3 مكونات المادة:

خصصت للمادة ثلاثة حصص أسبوعية، على غرار الأنشطة التربوية المندرجة في إطار تدريس المواد العلمية. وسيجري العمل بهذا العدد إلى أن يتم تعميم إدخال مادة الترجمة لكي تصبح الحصص اثنتين عوض ثلاث طبقا لمقتضيات إصلاح التعليم الثانوي الذي شرع في تطبيقه منذ السنة الدراسية 94-1995.

وتشتمل المادة حاليا على المكونات التالية:

- معالجة النصوص والوثائق.
- الترجمة (تعريب وتعجيم).
- البحث والتوثيق.

4.2.3 تنظيم تدريس المادة:

في بداية السنة الدراسية 91-1992، أصدرت وزارة التربية الوطنية (إلحاقا بالمذكرة المنظمة رقم 153) توجيهات تربوية ضمن كراسة تشتمل على نماذج من النصوص والوثائق والأنشطة الخاصة بالسنة أولى علمية.وتتضمن هذه التوجيهات الجوانب التالية:

- أولا: مضامين الحصص:

المكونات	الأنشطة
معالجة النصوص والوثائق	- تحليل نصوص ووثائق باللغة الفرنسية. - معالجة تمارين المواد العلمية باللغة الفرنسية. - أخذ النقط انطلاقا من نصوص علمية متنوعة باللغة الفرنسية.
الترجمة	- التدريب على التعجيم والتعريب. (اختيار نصوص مرتبطة بمضامين مقررات المواد العلمية)
البحث والتوثيق	- إنجاز بحوث باللغة الفرنسية. - تلخيص فقرات من نصوص علمية باللغة الفرنسة. - مناقشة الأعمال المنجزة باللغة الفرنسية. - أخذ النقط باللغة الفرنسية انطلاقا من العروض المقدمة.

-ثانيا: توجيهات عامة:

وتشتمل على مبادئ واستراتيجيات عامة، نجملها فيما يلي:

-ضبط المحتويات واختيار المواضيع المناسبة، بحيث تتدرج تربويا بكيفية تتناسب مع مستوى التلاميذ.

- تحديد الأهداف الإجرائية بدقة لكل نشاط، انطلاقا من الأهداف النوعية للمادة.

- مراعاة دقة المصطلحات العلمية المستعملة بالرجوع إلى المعاجم المختصة وإلى المعاجم والكتب المدرسية المعتمدة من طرف الوزارة.

- اختيار نصوص علمية من مختلف المواد العلمية المقررة بشكل متكافئ.

- الارتكاز على تمارين مبسطة.

- الحرص على استعمال اللغة الفرنسية في أثناء الحوار والنقاش.

- الحرص على أن تكون مادة الترجمة مكملة للمواد الأخرى المتفتحة عليها تلافيا لأي تضارب فيما بينها أو أي حشو يضر بالمعارف التي تلقاها التلميذ (أهمية التنسيق مع أساتذة المواد الأخرى، وخاصة العلمية).

- تتبع إنجازات التلاميذ للوقوف على مستواهم وتقدمهم بشكل منتظم لاتخاذ ما يلزم من التدابير التربوية.

- استثمار التطور الحاصل لدى التلاميذ على

مستوى للفاهيم وللمصطلحات والتعبير والترجمة العلمية.

ملحوظة: فيما يخص النصوص التي أشرنا إليها، فقد وضعت الوزارة رهن إشارة الأساتذة كراستين خاصتين بالسنة الثانية وبالسنة الثالثة إضافة إلى كراسة السنة الأولى. ونجد في مقدمتها هذه الملحوظة: "إن النصوص المقترحة وضعت من أجل الاستئناس بها، وعند اختيار غيرها، فينبغي أن تكون مضامينها العلمية مصوغة بشكل مبسط ومسايرة للمقررات الرسمية".

5.2.3 التقويم:

يمكن تحديد فترتين أساسيتين، في ضوء مقتضيات المذكرة الوزارية رقم 153 (بتاريخ 7 غشت 1991) والمذكرة الوزارية رقم 165(بتاريخ 1994/10/20).

– الفترة الأولى:

لقد فرض الطابع الجديد لهذه التجربة ضرورة التركيز على تقييم هذه الأخيرة والبحث عن سبل تطويرها، وضع الأسس الملائمة لمادة قائمة بذاتها وفي مستوى الأهداف والطموحات.

وهكذا تم تنظيم التقويم على ثلاثة مستويات:

– مستوى تتبع الأستاذ للمسيرة التعلمية للوقوف على مدى تفوق التلاميذ ولرصد الصعوبات والقيام بما يستلزمه ذلك من تعديل (التقييم التكويني).

– مستوى تقييم إجمالي للمكتسبات في نهاية السنة الدراسية، من أجل تطعيم البحث التشخيصي للوضعية.

– مستوى تتبع التجربة، جهويا ووطنيا، لتدعيم الإيجابيات ولمعالجة نقط الضعف، ولدراسة آفاق العمل.

وقد تميزت هذه الفترة بنشاط مكثف على الصعيدين الجهوي والوطني، متمثل في:

– زيارات صفية تتبعية، من طرف الخلايا الجهوية المكونة من المفتشين المنسقين للغتين العربية والفرنسية وللمواد العلمية الثلاث.

– ندوات تربوية جهوية لفائدة أساتذة الترجمة.

– تقييم عمل الأساتذة والوضعية الديداكتيكية للمادة.

– تقييم المكتسبات والمواقف التعلمية في إطار دراسات ميدانية.

– ندوات إخبارية ودراسية على المستوى الوطني يساهم فيها كل من المفتشين المكلفين بتأطير المادة، ممثلين عن المصالح المركزية المعنية بشؤون التعليم وتكوين الأطر، ممثلين عن أساتذة المادة بالمدارس العليا للأساتذة، وممثلين عن أساتذة الترجمة.

–اجتماعات ولقاءات تتبعية من طرف اللجان المختلطة المكلفة بالمتابعة، على الصعيدين الجهوي والمركزي.

– الفترة الثانية:

وفي ضوء نتائج التتبع المستمر للمادة، وعملا بمقتضيات إصلاح التعليم الثانوي، تقرر إدماج مادة الترجمة والأنشطة التربوية العلمية في منظومة التقييم الدوري (بموجب المذكرة الوزارية رقم 165) حيث أجري أول امتحان في المادة خلال الدورة الأولى

البكالوريا لهذه السنة (فبراير 1995).

وبالنسبة للآفاق، فإن الوزارة بصدد تهيىء مشروع بناء منهاج، على أساس التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية وإشراك خلايا التتبع الجهوية والمركزية ومدرسي المادة في التفكير والبحث.

الباب الثاني : المرتكزات النظرية لمادة الترجمة والأنشطة العلمية

لماذا "مادة الترجمة" ؟ أو لماذا هذه التسمية؟

ربما تم اختيار هذه التسمية لكونها مناسبة من حيث الاقتصاد اللفظي. أما من حيث المفهوم، ونظرا لكون المادة لا تستهدف تلقين المعارف اللغوية والعلمية بصفة أساسية بل تساهم في تنمية قدرات التلميذ في مجال التعامل مع الخطاب العلمي، وخاصة باللغة الفرنسية، فإنها تهتم أولا وقبل كل شيء بتدعيم عملية التعريب وذلك في اتجاه تحقيق ازدواجية لغوية كافية وتنمية الكفاءات الضرورية للتكوين الذاتي، من خلال التمكن من:

- بيانات وخصائص الخطاب العلمي.
- تقنيات التواصل.
- الانتقال من لغة إلى أخرى دون تحريف الحقائق العلمية فهما وإنتاجا.
- بلورة الفكر العلمي باللغة الفرنسية.

وعند دراستنا لأهداف حصص مادة الترجمة والأنشطة التربوية العلمية، من جهة، والتوجيهات الديداكتيكية الصادرة في شأنها من جهة أخرى، نرى أن هذه الحصص ترتكز على المستجدات البحثية في المجالات التالية:

- اللسانيات وتحليل الخطاب.
- نظريات التعلم.
- أسس ومبادئ الترجمة.

وسأحاول، فيما يلي، إعطاء نظرة موجزة عن هذه المرتكزات:

أولا: تعتبر مادة الترجمة نقطة التقاء معارف متنوعة، فهي تشمل مجال اهتمام خمس مواد بصفة أساسية: المواد العلمية الثلاث، اللغة العربية واللغة الفرنسية(إضافة إلى المواد الأخرى بصفة ضمنية: الفلسفة، التاريخ، الجغرافية ، الخ...). إلا أن القاسم المشترك بين هذه المواد يتمثل في كونها تشتغل على النص-شفهيا وكتابيا- في مختلف مظاهره المادية، اللفظية وغير اللفظية ، وفي كونها تهدف إلى تنمية نفس القدرات والسلوكات العامة، العقلية منها والسوسيو عاطفية والحسية.

سأكتفي هنا بالإشارة إلى الجانب اللغوي. هناك عدة مقاربات للغة (في معناها العام) تختلف باختلاف التصورات، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- اللغة كمنظومة قواعد منظمة للجملة. وترتكز المقاربة حسب هذا المنظور على الاعتقاد بأنه يكفي التمكن من اللغة على مستوى الصوتيات والألفاظ والنحو لكي نتمكن من فهم المسموع والمكتوب ومن التواصل مع الآخرين بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- وفي هذا السياق يعتبر النص كمجموع جمل

متجاورة، حسب تنظيم معين، ويكفي التمكن من القواعد على مستوى الجملة، وعلى المستوى اللغوي لمجرد النص لكي نكون قادرين على معالجة المعلومات والمساهمة في الإنتاج الفكري والمعرفي.

- إلا أن اللغة ليست فقط منظومة قواعد نحوية، بل هي تداول لغوي مرتبط بوضعيات تواصلية، وبالتالي فهي وليدة الظروف الإجتماعية والنفسية والتطورات الفكرية والمعرفية من جهة، ووسيلة للتأثير على مجرى الأشياء، سواء في نطاق الحياة اليومية أو على مستوى بناء المعرفة والتطورات الفكرية والعلمية.

وهكذا، إذا اعتبرنا أن اللغة وجه من أوجه السلوك الإجتماعي وأنها مرتبطة بمحيط استعمالها، فإننا سنتفق على محدودية المقاربة اللسنية التي تقتصر على الظواهر اللغوية، شكلا وحتى معنى، كوحدة منعزلة عن محيطها، والمقاربة التي تعتبر النص مجرد منتوج لغوي محض، أي مجرد تراكم كمي لقواعد نحوية ولجمل يحكمها فقط قاموس النحو واللفظ المثاليين.

من هنا يتبين أن مادة الترجمة هي أساسا مادة أنشطة تواصلية بين لغتين مختلفتين في بنيتهما ولكنهما قادرتان على التعبير عن نفس المضامين المعرفية، وأنشطة تواصلية بين أفراد وجماعات لهم نفس الاهتمامات المعرفية، يتقاسمون إرثا إنسانيا ويساهمون كلهم في بنائه واستمراره، ويحاولون من خلال اللغة والظرف ووراء القواعد اللغوية، فهم واستيعاب:

- من يتكلم أو يكتب (من يقول)
- ماذا؟
- لمن؟
- متى؟
- كيف؟
- لماذا وبأي غرض؟

وهذا هو مفهوم اللغة كتداول خطابي ، أو كخطاب، والذي يجب تمييزه عن مفهوم اللغة المنحصر في جملة من القواعد اللغوية المحضة، الضرورية حقا ، ولكنها الغير كافية- وقد جربنا ونجرب هذا كل يوم- لتحقيق التفاعل البناء والتفاهم بين الأفراد والجماعات.

ثانيا: لقد برهنت التجربة على محدودية النظريات السلوكية في التعلم. وفي سياق المواد الدراسية الأخرى (واختيارات الديداكتيكية، منذ الثمانينات) تركز المذكرات الوزارية المنظمة للترجمة والأنشطة التربوية العلمية على سيرورة التعلم وتنمية المهارات والكفاءات، ويعكس هذا التوجه اختيار تبني ما أتت به النظريات المعرفية من فرضيات، يمكن إجمالها في ما يلي:

- يرتكز التعلم على الإدراك وينطوي على التفكير والاستبصار وإعادة التنظيم وحل المشكلات، ويذهب بياجي بعيدا ويؤكد على أن التعلم الحقيقي ينشأ عن التأمل والتروي وإعادة بناء المعرفة وبأن تعزيز التعلم ينبع أساسا من أفكار المتعلم نفسه.

– من جهة أخرى، تلعب الملاحظة دورا هاما في سيرورة التكوين الذاتي؛ فمن خلالها يغني المتعلم تجاربه ويتعلم التمثيل الرمزي للأشياء ولكنه أيضا ينتقي جوانب دون أخرى من سلوك النموذج الملاحظ وينظم سلوكه في ضوء النتائج التي يتوصل إليها بنفسه. وإذا اعتبرنا المحيط الإجتماعي على مختلف مستوياته، يتبين لنا كذلك مدى أهمية التفاعل الداخلي والخارجي في تكوين الخبرة وتوجيه التعلم وتحفيزه.

ثالثا: وفيما يخص الترجمة، كعملية انتقال من لغة إلى أخرى، هناك– على العموم– نظريتان تتحكمان في مقاربتنا أثناء التعريب والتعجيم:

أ– نظرية التباين.

ب–النظرية التأويلية.

أ) تتوجه المقاربة المبنية على النظرية الأولى نحو البحث عن التطابقات بين لغة النص الأصلي (الذي نريد أن نترجمه) واللغة التي سننقل إليها هذا النص، وبالتالي فهي تنشغل أولا وقبل كل شيء بالمقابلات اللفظية/ الاصطلاحية في اللغة الأخرى (أو لغة النص المقصود).

ومن العوائق التي تميز هذه المقاربة:

– كون المعنى ينحصر في الظاهر اللغوي بصفة أساسية.

–كوننا نعتمد،في فهمنا للنص، على إيجاد متطابقات لغوية قائمة بذاتها دون اعتبار العلاقة الموجودة بين اللغة والظروف التي أنتج فيها هذا النص والوضعية التواصلية التي يندرج فيها هذا الأخير.

– كون تحرير النص المقصود ينحصر في الترتيب الشكلي للألفاظ والتعابير وبالتالي في محاكاة لغوية لا تحترم المغزى الأصلي، الشيء الذي يؤدي إلى تحريف المعلومات والحقائق.

ب) بيد أن المسألة ليست مجرد نقل لغوي، وتجاوزا للعوائق السالفة الذكر، يمكن الاستفادة من فرضيات النظرية التأويلية التي مفادها أننا لا نترجم الظاهر اللغوي بقدر ما نترجم ما هو مقصود من خلاله، وذلك باعتبار:

– أن النص منتوج عملية خطابية وديناميةتفاعلية مرتبطة بوضعية التواصل.

– أن الملفوظات المكونة لنص ما، ليست مرتبةبشكل آلي وليست مستقلة من حيث المعنى، بل تتحكم في تناسقها اللغوي (وحتى في اختيارها) جملة من المتغيرات الإجتماعية والإديولوجية والثقافية والمعرفية، ونذكر منها على سبيل المثال:

– النية التواصلية لكاتب النص، وضعيته الإجتماعية ووجهة نظره حول الموضوع وحول كيفية معالجته.

– وضعية المخاطب أو المخاطبين.

– الواقع الفكري والثقافي السائد وتطوره، وكذا الجوانب الضمنية المرتبطة بالمعارف المشتركة.

– وأن فهم النص يتوقف أيضا على مدى اطلاعنا على ما يجري في العالم وفي المجال المعرفي (لا على التمكن اللغوي وحده).

خلاصة وآفاق

في هذا العرض، لم يكن قصدي الإلمام بجميع ما تم التخطيط له وبكل ما تم إنجازه بقدر ما كنت منشغلا بالمساءلة. أولا، مساءلة الذاكرة بقصد إعطاء فكرة عامة عن التجربة. ثانيا مساءلة النصوص والوثائق التنظيمية والتربوية من أجل تحديد التوجهات العامة لمادة الترجمة والأنشطة التربوية العامة وكذا أسسها النظرية وإلقاء نظرة ممارس على ما قد تتصف به تجربة التعريب ببلادنا من مميزات، في أفق معالجة نقط الضعف.

لقد خلصت - بعد سنوات من التتبع وعلى غرار عدد كبير من الزملاء- إلى أن هذه التجربة غنية بالإمكانات القمينة بتطويرها أكثر. واستجابة للأمانة في التقرير ومن باب الاعتراف بما تحمله التجربة من ايجابيات (قد تغيب عنا معالمها في خضم العمل اليومي)، أريد التأكيد على الاتساق الموجود بين الاختيارات النظرية والمقاربات المعتمدة والتدابير المتخذة. ويمكن تدعيم هذا الاعتقاد بحجتين أساسيتين، وهما:

- منطق أسس الازدواجية اللغوية.
- الطابع الحيوي لتمازج المعارف.

أولا، إن اختيار الازدواجية اللغوية يرتكز على حقيقة علمية. فقد أثبتت النظريات التعليمية (ومن بينها النظرية اللغوية المرحلية) وكذا التجارب العلمية، أن مكتسبات المتعلم في لغته الأصلية تكون ركيزة هامة بالنسبة لتعلم اللغة الأجنبية، خاصة إذا استثمرت بالشكل اللائق، وأن تعلم لغة ثانية يساهم في تعزيز التمكن من اللغة الأصلية (أو من لغة أجنبية أخرى).

ويعني هذا أن المتعلم- في هذه الحالة- يمارس باستمرار الانتقال من لغة إلى أخرى(ولو بصفة شعورية). من هنا نستنتج بأن الترجمة ممارسة، قبل أن تكون موضوع برنامج دراسي، وبأن استثمار هذه الظاهرة بيداغوجيا لمن شأنه أن يدعم التعلم واكتساب المعرفة والاستعداد للتواصل مع مختلف الفضاءات الثقافية في عالم يفرض علينا التفتح أكثر مما مضى.

ثانيا، إن كل مادة دراسية مجبرة على أن تتفتح على المواد الأخرى وأن تستثمر الإمكانات التي يوفرها تمازج المعارف، حتى تتطور وتلعب دورها التعلمي. وقد أظهرت منظومة التقويم المستمر مدى أهمية التشاور والتنسيق بين مختلف المواد. كما لمسنا جميعا خلال السنوات الأخيرة فائدة اللقاءات المتعددة التخصصات، سواء في إطار المجالس التعليمية المخصصة للتشاور والتنسيق أو في إطار تتبع مادة الترجمة والأنشطة التربوية العلمية.

وهكذا وفي ضوء التجربة الميدانية، يحتم علينا تطلعنا إلى الآفاق أن نعتبر مادة الترجمة والأنشطة العلمية:

- نشاطاً تواصلياً ووسيلة مكملة لباقي الوسائل الأخرى المسخرة لتنمية التفكير والبحث والتكوين الذاتي.

- ممارسة ثقافية واجتماعية من شأنها تدعيم بناء المعرفة في جميع المجالات الأدبية والعلمية.

ومما لاشك فيه أنه لمن شأن الخطوات اللاحقة (المتمثلة في تقويم مناهج الأسلاك التعليمية، في بناء منهاج مادة الترجمة والأنشطة العلمية وفي إرساء تقاليد العمل الجماعي وروح الشراكة التربوية من خلال مشاريع المؤسسات،...) أن تعزز سيرورة التعريب، وأن تسمو تدريجيا بالمجهودات والخطط إلى مستوى ما نطمح إليه من عقلانية في التفكير وترشيد في التدبير وتحقيق مستمر للغايات.

والله ولي التوفيق.

المراجع:

1-(بعض النصوص التنظيمية والتربوية)

1-1 المذكرات الوزارية الخاصة بالتعليم الثانوي:

أ)- المواد العلمية(حصص الأنشطة التربوية العلمية)

-المذكرة الوزارية رقم 126(3 أكتوبر 1988)-م.عامة

-المذكرة الوزارية رقم7(10 فبراير 1989)-م.عامة

-المذكرة الوزاريةرقم26(أكتوبر 1988)-الرياضيات

-المذكرة الوزاريةرقم19(مارس 1989)-الرياضيات

-المذكرة الوزارية رقم151(27 شتنبر1989)- "

-المذكرة الوزارية رقم 6 (16 يناير 1990)- "

-المذكرة الوزارية رقم65 (16 أبريل 1990)- "

-المذكرة الوزارية رقم 187(21نونبر1990)- "

-المذكرة الوزارية رقم 12(23 فبراير1989)- لعلوم الطبيعية.

-المذكرة الوزارية رقم103 (27 يوليوز1989)- " "

-المذكرة الوزارية رقم 181(21نونبر 1989) - " "

-المذكرة الوزارية رقم 201 (22 دجنبر 1989)-" "

-المذكرة الوزارية رقم 189(20 دجنبر 1990)- " "

- المذكرة الوزارية رقم20 (فاتح مارس1989)-العلوم الفيزيائية.

-المذكرة الوزارية رقم166(18 أكتوبر 1989)- " "

-المذكرة الوزارية رقم197(20 دجنبر 1990)- " "

ب)- اللغة الفرنسية(دعم تعليم اللغة الفرنسية):

- المذكرة الوزارية رقم8 (10 فبراير 1989)

-المذكرة الوزارية رقم 32 (17 مارس 1989)

-المذكرة الوزارية رقم 183 (23 نونبر 1989)

-المذكرة الوزارية رقم185(نونبر 1989)

- المذكرة الوزارية رقم138(شتنبر1989)-حول المشروع المغربي-فرنسي المتعلق بتدعيم تعليم المادة في الأقسام العلمية.

ج)- مذكرة مشتركة بين جميع المواد:

- المذكرة رقم 9، بتاريخ 10 فبراير1989، حول التشاور والتنسيق بين الأساتذة داخل المجالس التعليمية.

د)- مادة الترجمة:

- م.و رقم 153 (07 غشت 1991)

-م.و رقم 136 (03 شتنبر 1992)و141(06 شتنبر 1993).

-م.و156 (20 أكتوبر 1994)

هـ)- وثائق تربوية خاصة بتدريس مادة الترجمة:

- السنة الأولى- علوم تجريبية وعلوم رياضية

- السنة الثانية - " " " "

- السنة الثالثة - " " " "

1-2) المذكرات الوزارية الخاصة بالتعليم العالي

- رقم 4/89 (3 فبراير 1989)

- رقم 22/89 (28 أبريل1989)

- رقم 33/89 (28 يونيو 1989)

- رقم 37/89 (10 غشت 1989)

- رقم 42/89 (16 أكتوبر 1989)

- رقم 13/90(16 مارس 1990)

- رقم35/90 (7 يونيو 1990)

- رقم 55/90 (13 نونبر 1990)

- رقم56/90 (16 نونبر 1990)

- رقم19/91 (22 مارس 1991)

- رقم 22/91 (27 مارس 1991)

- رقم 21/91 (27 مارس 1991)

- رقم 35/91 (5 يونيو 1991)

- رقم 48/91(14 أكتوبر 1991)

2- تقارير التتبع واللقاءات

- تقارير التتبع والتأطير على مستوى أكاديمية مراكش

- تقرير عام حول تتبع المادة جهويا ومركزيا: نـــدوات ولقـاءات تكوينية.

(-"تدريس مادة الترجمة"-قسم البرامج-1993/1994)

- تقرير اللقاء الوطني حول تدريس المادة-2 يونيو 1994(الرباط)

- تقرير اللقاء الوطني حول تقويم الدورة الأولى-12 أبريل 1995.